فائض ميزانية الكويت هذا العام قد يتراوح بين 4,9 و6,1 مليارات دينار

«الوطني»: ردة فعل أسواق النفط تعكس احتمال انتقال عدوى الاضطرابات للدول وارتفاع الخطر الجيوسياسي

الوطني NBK

تقرير

أشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الاخير حول أسواق النفط وتطورات الميزانية الى أن أسعار النفط تصدرت العناوين مجددا خلال الشهر الماضي، مع تخطي سعر مزيج برنت حاجز 100 دولار للبرميل، وذلك للمرة الاولى منذ الارتفاع الحاد الذي حصل في العام 2008، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط في شهر يناير 96,3 دولارا للبرميل، أي بارتفاع نسبته 5٪ عن شهر ديسمبر، ولكن ذلك لم يعكس تماما الارتفاع الحاد الذي شهده مؤخرا والبالغ 6 دولارات.

ولاحظ «الوطني» أن سعر برميل الخام الكويتي قد شهد ارتفاعا موازيا في نهاية الشهر مقداره 5 دولارات، لكن لاتزال التعاملات تتم بأسعار أقل من أسعار باقي أنواع النفط الخام العالمية. وبلغ سعر برميل الخام الكويتي ذروته في المدى القصير عند 95,9 دولارا للبرميل في الثاني من فبراير الجاري.

ورأى «الوطني» أن السبب الرئيسي في ارتفاع الاسعار الحاد في نهاية شهر يناير يرجع الى الاضطرابات السياسية التي عمت مصر في أعقاب الاحداث التي عصفت بتونس، مشيرا الى انه رغم غياب اي دلائل على تعطيل ذي أهمية لخطوط النفط التي تمر اما عبر قناة السويس أو عبر خط أنابيب «سوميد»، وهي خطوط توزع مجتمعة ما يقدر بأربعة ملايين برميل يوميا من النفط ومشتقاته، فان ردة فعل الاسواق تعكس احتمال حدوث تأخيرات أو اغلاقات، وانتقال عدوى الاضطرابات الى الدول الاخرى، والارتفاع في الخطر الجيوسياسي في المنطقة.

واشار «الوطني» الى انه بالاضافة لمصر، فان التأثير الايجابي الاقل أهمية على أسعار النفط قد يكون تجدد انخفاض قيمة الدولار، والذي تراجع من أعلى مستوى له في منتصف شهر يناير فاقدا ما يقارب 7٪ مقابل اليورو، ويرجع هذا التحرك للدولار جزئيا الى وجهات نظر ترى أن السياسة النقدية خارج الولايات المتحدة قد تكون أكثر انكماشا في الفترة المقبلة، وذلك استجابة لارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ولفت «الوطني» الى انه بعد الارتفاع الكبير الذي سجله في العام 2010، يتوقع أن يتباطأ نمو الطلب على النفط عالميا هذا العام لتصل الزيادة الى ما بين 1,2 و1,6 مليون برميل يوميا، أي بنسبة نمو تتراوح ما بين 1,4٪ و1,8٪، ويعكس هذا التباطؤ العودة الى أسعار أكثر اعتدالا للنمو الاقتصادي اثر الارتفاع الذي شهده العام الماضي والذي جاء نتيجة انتعاش أعقب الازمة الاقتصادية، كما يعكس أيضا التأثير المحتمل لسياسة الانكماش الاقتصادي على الطلب النهائي مع سعي الحكومات لتقليص العجز في ميزانيتها ومع تحرك البنوك المركزية لاعادة الاوضاع النقدية الى طبيعتها بعد فترة من السياسات التوسعية.

تقديرات الميزانية للسنتين الماليتين (بالمليون دينار) 2009/ 2010 و2010/2011

	السنة المالية 2010/09		السنة المالية 2011/10			
	الميزانية المعتمدة	الفعلي	الميزانية المعتمدة	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى
سعر النفط ($ للبرميل)	35,0	68,6	43,0	80,0	80,8	81,0
جملة الايرادات	8,075	17,688	9,719	20,205	20,397	20,678
الإيرادات النفطية	6,925	16,585	8,617	19,103	19,295	19,576
الإيرادت غير النفطية	1,150	1,103	1,102	1,102	1,102	1,102
جملة المصروفات (تقديرات الميزانية)	12,116	11,251	16,160	16,160	16,160	16,160
الفائض (العجز)	(4,041)	6,437	(6,441)	4,045	4,237	4,518
بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	(4,849)	4,668	(7,413)	2,024	2,197	2,450
جملة المصروفات (تقديرات الوطني)		111,251		15,352	14,948	14,544
الفائض (العجز)، وفق تقديرات الوطني		6,437		4,853	5,449	6,134
بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة		4,668		2,832	3,409	4,066

ورجح «الوطني» أن يأتي النصيب الاكبر من النمو من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث النمو الاقتصادي فيها قد يكون سريعا نسبيا، ولان المرحلة الاولى من التنمية في تلك الدول أميل لدعم النمو في القطاعات الصناعية الثقيلة، والتي تكون في العادة كثيفة في استهلاكها للنفط، من جهة اخرى قد يكون الارتفاع في أسعار النفط بحد ذاته عاملا آخر في تباطؤ نمو الطلب وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك في الدول التي تستورد النفط.

ولاحظ «الوطني» أن انتاج «أوبيك» (باستثناء العراق) شهد في شهر ديسمبر أكبر زيادة له منذ 18 شهرا، حيث ارتفع بمقدار 130,000 برميل يوميا ليصل الى 26,77 مليون برميل يوميا، وليس بالضرورة أن يعزى ذلك الى تغيير متعمد في سياسة «أوبيك»، حيث تعوض الزيادة الانخفاض الكبير الذي حصل في الانتاج في شهر نوفمبر، واللافت أن انتاج المملكة العربية السعودية، والتي غالبا ما تكون العضو المرجح في قرارات المنظمة، قد شهد ارتفاعا كبيرا للشهر الثاني على التوالي، ما قد يشير الى محاولة للحد من الارتفاع في الاسعار. وسينعقد اجتماع «أوبيك» المقبل في يونيو، وقد كرر الاعضاء رأيهم بأن العرض في السوق جيد وأن أي ارتفاع في الاسعار مرده الى المضاربة المالية، ورغم ارتفاع العرض بمعدل 0,5 مليون برميل يوميا في العام 2010، فان انتاج دول «أوبيك» الاحدى عشرة لايزال أقل بما يقارب 2 مليون برميل يوميا عما كان عليه في العام 2008.

أما بالنسبة لانتاج النفط من الدول خارج «أوبيك»، فتوقع «الوطني» أن يكون قد ارتفع بمقدار مليون برميل يوميا، فيما يتوقع أن يزداد انتاج «أوبيك» من سوائل الغاز الطبيعي، الذي لا يخضع لنظام الحصص، بمقدار 0,5 مليون برميل اضافي يوميا، ورغم انخفاض الزيادة الكلية في الانتاج من تلك المصادر هذا العام والمقدرة بنحو 1,1 مليون برميل يوميا، فانها تظل زيادة مؤثرة. وقد ترى أوبيك في هذه الزيادة مبررا للحذر من امداد السوق بمزيد من النفط بسرعة كبيرة.

ارتفاع اسعار النفط

وأشار «الوطني» الى أن توقعاته الاساسية الاخيرة لاسعار النفط هذا العام تفترض زيادة في الطلب على النفط تبلغ 1,3 مليون برميل يوميا، وهي زيادة قريبة من توقعات منظمة أوبيك، ويفترض أن يزداد انتاج الدول من خارج أوبيك بمقدار 1,1 مليون برميل يوميا، بما في ذلك الانتاج الاضافي من كندا والبرازيل وزيادة كبيرة أخرى في سوائل الغاز الطبيعي الذي تنتجه أوبيك.

مستويات المخزون

ورغم أن هذه الارقام تعني ضمنيا الحاجة الى 0,2 مليون برميل يوميا من نفط أوبيك، فستكون هناك حاجة للمزيد اذا ما أريد تفادي تواصل التراجع في مستويات المخزون، وقد تكفي زيادة في انتاج أوبيك بواقع مليون برميل يوميا، عند نحو النصف الثاني من العام، لدرء انخفاض آخر في المخزون. وفي ظل سيناريو كهذا، قد يحتفظ سعر النفط الكويتي ببعض الزخم في النصف الاول من العام، مرتفعا الى 98 دولارا مع حلول الربع الثاني من العام 2011، قبل أن يتراجع الى 94 دولارا بحلول الربع الاخير من العام حين يظهر تأثير انتاج «أوبيك» الاضافي.

ولفت «الوطني» الى أن منظمة أوبيك قد تزيد انتاجها بأقل من مليون برميل يوميا، اما بسبب توقعاتها الاكثر تشاؤما للطلب العالمي هذا العام أو بسبب بعض التوقف غير المتوقع في الانتاج الذي قد يعاني منه البعض من أعضائها، واذا ما رفعت أوبيك انتاجها بمقدار 0,7 مليون برميل يوميا فقط، فان مستويات المخزون قد تنخفض مجددا والاسعار قد ترتفع أكثر بكثير. وقد يبلغ سعر النفط الكويتي 116 دولارا مع نهاية العام.

ولكن اذا ما تردى نشاط الاقتصاد العالمي بأكثر مما هو متوقع، ربما بسبب تقييد عالمي أكبر في السياسات المالية والنقدية، فقد يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,1 مليون برميل يوميا فقط، وقد يتراجع سعر النفط الكويتي الى 84 دولارا للبرميل مع حلول الربع الثالث من العام 2011 والى 74 دولارا مع نهاية العام. وسيكون رد «أوبيك» المرجح على انخفاض كهذا في أسعار النفط، التراجع عن الزيادات في الانتاج التي تكون قد قامت بها اثناء هذا العام، وذلك في محاولة للحد من المزيد من الانخفاض. واستنتج «الوطني» من السيناريوهات الواردة أعلاه معدلا لسعر النفط يتراوح بين 80 و81 دولارا للبرميل في السنة المالية الحالية، حيث يقع التأثير الرئيسي للتغييرات في العرض والطلب على الاسعار في السنة المالية المقبلة، ويعتبر السعر المتوقع للسنة المالية الحالية ضعف السعر الافتراضي في تقديرات الميزانية والبالغ 43 دولارا للبرميل.

وقد فاقت الايرادات الفعلية في الاشهر التسعة الاولى من العام، والتي بلغت 15,1 مليار دينار، تقديرات الحكومة للايرادات للعام كله بنسبة 56٪، واذا ما جاء الانفاق الفعلي كما يتوقع، أي دون تقديرات الميزانية بنسبة 5٪ ـ 10٪، فان الفائض هذا العام قد يتراوح ما بين 4,9 و6,1 مليارات دينار. وذكر «الوطني» ان البيانات الحكومية قد أشارت الى عجز متوقع في الميزانية قدره 4,5 مليارات دينار في السنة المالية 2012/2011، رغم عدم صدور الارقام المفصلة، وذلك بناء على سعر مفترض للنفط يبلغ 60 دولارا للبرميل.

.. والبنك ينظم أنشطة خاصة لعميلات حساب «لك»

بوستر مبادرة «الوطني»

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق مبادرة خاصة لعميلات حساب «لك» ممن يقمن بفتح حساباتهن أو بطلب بطاقة لك تيتانيوم ماستر كارد الائتمانية في فرع الأڤنيوز، بالتعاون مع مقهى الشاي الإنجليزي من الشيراتون في الأڤنيوز.

وقال البنك في بيان صحافي انه سيقدم لكل السيدات ممن يقمن بفتح حساب «لك» أو بطلب بطاقة لك تيتانيوم ماستر كارد الائتمانية في فرع «الوطني» في الأڤنيوز، قسيمة مجانية للتمتع بأشهى المأكولات الخفيفة وأجود أنواع الشاي في المقهى الإنجليزي في الأڤنيوز.

ويتميز حساب لك الجديد بكونه معدا خصوصا لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المالية للمرأة المعاصرة في القطاعين الخاص والعام. وينطلق من فهم «الوطني» العميق للمكانة التي تحظى بها المرأة في مجتمعنا، ويهدف إلى توفير العديد من المزايا التفضيلية لها سواء عبر باقة من الخدمات الحصرية أو عبر سلسلة من العروض الخاصة السخية والمجزية التي يحرص البنك على تقديمها لتلبية احتياجات ومتطلبات هذه الشريحة المميزة من العملاء، ويمكن للراغبات الاستفادة من مزايا هذا الحساب عبر فتح حساب «لكِ» في أي من فروع الوطني المنتشرة في جميع أنحاء الكويت.

اللقاءات تضمنت توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية

وزير التجارة يستقبل سفيري رومانيا وأوكرانيا

أحمد الهارون وفونوديمير تولكاجش ويبدو عبدالعزيز الخالدي

استقبل وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون في مكتبه صباح امس سفير جمهورية رومانيا لدى الكويت كونستانتين نيستور، وتركزت المحادثات حول توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين وآفاق تنميتها وتطويرها خلال السنوات القليلة المقبلة، كما دار الحوار حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك خاصة في مجال الاستثمار بين البلدين. كما استقبل الهارون سفير جمهورية أوكرانيا لدى الكويت فونوديمير تولكاجش، وقد ناقش الطرفان التعاون التجاري وسبل توثيق العلاقات الثنائية في جميع المجالات وأهم الأمور التي تدعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين واستعرض الطرفان الفرص الاستثمارية المتاحة فيما بينهما في مختلف القطاعات الاقتصادية وقد حضر اللقاء وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي.

يقام 13 الجاري برعاية وحضور وزير التجارة والصناعة

«ريل استيت هاوس» راع بلاتيني لمؤتمر صناع العقار الثالث

م.علي الذيب

أعلنت شركة ريل استيت هاوس احدى شركات مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة عن رعايتها البلاتينية لمؤتمر صناع العقار الذي ينظمه اتحاد العقاريين في دورته الثالثة في 13 فبراير الجاري تحت شعار «أين مستقبل العقار.. من خطة التنمية؟» الذي سيقام تحت رعاية وبحضور وزير التجارة والصناعة احمد الهارون.

وبهذه المناسبة، قال نائب المدير العام لشركة ريل استيت هاوس م.علي الذيب في تصريح صحافي ان إقرار خطة التنمية يمثل نقطة انطلاق جديدة للكويت في التحول إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة من جديد، موضحا أن تلك الخطة وما تحمله من مشاريع ضخمة سيكون لها اثر كبير في تحقيق الرغبة الأميرية في عودة الكويت لتكون مركز التجارة في المنطقة، لاسيما ان الميزانية المرصودة لها تتضمن إنفاقا استثماريا يصل إلى 37 مليار دينار خلال أربع سنوات.

وأشار إلى أن خطة التنمية تحتاج إلى التسارع في الخطوات لعودة طرح المشاريع من جديد في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد منذ 3 سنوات تقريبا، موضحا أن استمرار هذا التوقف يعني المزيد من الضغوط على الاقتصاد الوطني وعدم تنفيذ مشاريع جديدة رغم الحاجة الشديدة لذلك.

وأكد الذيب انه منذ إقرار الخطة وحتى الآن والجميع يترقب وينتظر لحظة طرح المشاريع التي يمكن أن يستفيد منها القطاع العقاري وحتى تتحرك العديد من الأمور العالقة منذ سنوات والتي في مقدمتها توقف تنفيذ المشاريع العقارية ذات الصبغة الكبيرة وفق نظام الـ B.O.T والتي تحقق الرؤية الأميرية في التحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

واشار الى أن الكويت تعاني منذ سنوات من بعض القوانين المعيقة للتطوير العقاري ومنها قانونا 8 و9 لسنة 2008 اللذان القيا بظلالهما السلبية على القطاع العقاري وتسببا في الحد من قدرة الشركات العقارية على المساهمة في تنفيذ المشاريع الإسكانية التي تساهم في علاج مشكلة السكن في الكويت، مشيرا إلى أن الكويت تعاني من الإجراءات والدورة المستندية الطويلة والمعقدة وهو الأمر الذي يستدعي تبسيطها واختصارها، ومطالبا بضرورة تذليل العراقيل والصعوبات التي تقف أمام شركات القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع التنمية والتي في مقدمتها المشاكل التنظيمية والإجرائية والتشريعية وذلك للخروج من مشاكل التداخل والازدواجية في الاختصاصات والمهام بين أجهزة الدولة.

مشاريع جديدة

على صعيد متصل، كشف الذيب ان الشركة التي تأسست في 2006 وتعود ملكيتها بالكامل إلى مجموعة بيوت الاستثمارية القابضة وتختص بإدارة العقارات والملكيات الخاصة والعامة إلى جانب تقديم الحلول الاستثمارية العقارية المتكاملة وابتكار الأدوات التسويقية الشاملة، تقوم حاليا بتجهيز المخططات الخاصة بطرح مجموعة من المناقصات التي تتعلق بعمليات بناء وتطوير مجموعة من الأراضي المملوكة لها وذلك بهدف انجاز مجموعة من المشاريع ذات الطابع السكني والتجاري في مناطق حولي والسالمية وميدان حولي على أن يكون انجاز تلك المشاريع خلال السنوات الأربع المقبلة.

وتقدم الذيب في ختام تصريحه بأسمى آيات التهاني والتبريكات للكويت حكومة وشعبا بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير، كما تقدم بجزيل الشكر لاتحاد العقاريين على تنظيم مؤتمر صناع العقار وإتاحة الفرصة للشركة لتشارك في هذا الحدث المهم كراع بلاتيني، متمنيا أن نرى ثمار هذا الحدث على أرض الكويت في المستقبل القريب.

من جانبه رحب رئيس اتحاد العقاريين ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر توفيق الجراح برعاية شركة ريل استيت هاوس للمؤتمر، مؤكدا أن حرص الاتحاد على تنظيم المؤتمر بشكل سنوي ثابت من عامين نابع من أهمية تحقيق الأهداف للعقاريين وآمالهم في سوق عقاري نشط لاسيما انه الجهة المعنية بشؤون القطاع العقاري في الكويت.

وقال ان المؤتمر حظي خلال العامين الماضيين باهتمام كبير وإقبال على المشاركة نظرا لما يقوم به من دور كبير في تقريب وجهات النظر بين العقاريين والمسؤولين بالدولة، فضلا عن الخروج بمجموعة من التوصيات التي تخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام والسوق العقاري بشكل خاص.

وأكد أن المؤتمر في دورته الجديدة سوف يسلط الضوء على العديد من القضايا منها دور القطاع الخاص في خطة التنمية وآلية مشاركة الشركات العقارية فيها ودور التشريعات والقوانين المتعلقة بمشاركة القطاع العقاري في خطة التنمية.

وعن جلسات المؤتمر قال الجراح انها ستضم 3 جلسات عمل حيث ستكون الجلسة الأولى عبارة عن جلسة نقاشية بعنوان «دور القطاع الخاص في خطة التنمية» كما ستكون الجلسة الثانية عبارة عن جلسة نقاشية عن «التشريعات والقوانين المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية» في حين حددت اللجنة المنظمة الجلسة الثالثة من المؤتمر لتكون جلسة نقاشية حول «آلية مشاركة الشركات العقارية في خطة التنمية» على أن يختتم المؤتمر بورشة عمل مخصصة لمناقشة الآلية الصحيحة لتمويل مشاريع التنمية.

بنك الاستثمار السعودي أكبر المطالبات المقدمة بقيمة تصل إلى 533 مليون دولار

«بلومبيرغ»: 10 بنوك سعودية تطالب شركة القصيبي بسداد مستحقات مالية بقيمة 2,4 مليار دولار

تقدمت 10 بنوك سعودية بمطالبات ضد شركة القصيبي وإخوانه بسداد مبالغ تصل إلى 2,4 مليار دولار أي ما يعادل 9 مليارات ريال، حسبما أوردت نشرة «بلومبيرغ» نقلا عن وثيقة رفعتها البنوك إلى لجنة فض المنازعات المصرفية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

وتعتبر مطالبة بنك الاستثمار السعودي أكبر المطالبات المقدمة بقيمة تصل إلى 2 مليار ريال (533 مليون دولار) في حين تصل قيمة مطالبات كل من مصرف الراجحي والبنك الأهلي التجاري إلى 1,5 مليار ريال كل على حدة، حسب الوثيقة.

من جانبه قال المنسق القانوني لشركة القصيبي وإخوانه إن الشركة ملزمة بالاستمرار في الحوار مع كل الدائنين بما فيهم البنوك السعودية، كما أن الشركة تبحث عن حل عادل لهذه المطالبات مع البنوك السعودية.

وكانت مصادر مصرفية قد أشارت في منتصف عام 2009 إلى أن مجموع القروض التي حصلت عليها شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه تبلغ 34,6 مليار ريال من أكثر من 100 بنك محلي وإقليمي وعالمي منوهة الى أن حوالي 30٪ من هذه القروض تم الحصول عليها من بنوك سعودية و40٪ من بنوك في دول مجلس التعاون الأخرى و30٪ من بنوك عالمية.

قائمة البنوك السعودية التي تقدمت بمطالبها الى لجنة فض المنازعات المصرفية السعودية بتواريخ ممتدة بين 29 نوفمبر وحتى 31 ديسمبر الماضي

مطالبات البنوك السعودية ضد شركة القصيبي	
السعودي الهولندي	947,8 مليون ريال
العربي الوطني	756,6 مليون ريال
بنك الجزيرة	612,6 مليون ريال
بنك الرياض	574,3 مليون ريال
سامبا المالية	357,6 مليون ريال
بنك البلاد	309,8 ملايين ريال
السعودي الفرنسي	256,3 مليون ريال

مجموعة «لاند مارك» تستعد لافتتاح مطعم «كارلوتشيوز» في «الأڤنيوز»

أعلنت مجموعة «لاند مارك» أنها بصدد إطلاق فرع لمطعم ومتجر الأطعمة «كارلوتشيوز» الإيطالي الشهير عالميا، في الكويت، حيث سيكون بإمكان زوار المطعم، الواقع في مجمع الأڤنيوز، عما قريب تناول أشهى المأكولات الإيطالية بأسعار مناسبة.

وبهذه المناسبة، قال رئيس «فود مارك»، المتخصصة في صناعة الطعام والشراب والتابعة لمجموعة «لاندمارك»، نافيد دولاتشاهي في تصريح صحافي: «نتطلع قدما إلى إطلاق مطعم «كارلوتشيوز» في الكويت، وفي ظل النمو والتنوع الذي تشهده المجموعة، وضعنا رؤية تهدف إلى مواصلة التوسع في المنطقة في قطاعي تجارة التجزئة والضيافة على حد سواء، كما أن لدينا خططا كبيرة لرفع عدد مطاعم «كارلوتشيوز» خلال السنوات الـ 4 المقبلة إلى أكثر من 25 في المنطقة».

وكانت انطلاقة «كارلوتشيوز» الأولى في عام 1999 في المملكة المتحدة وازداد العدد بعدها ليصل إلى 50 فرعا على امتداد المملكة المتحدة و56 فرعا في مختلف أنحاء العالم، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها افتتاح مطعم «كارلوتشيوز» في الكويت عقب النجاح الكبير الذي حققه في الإمارات وقطر.

شعار مطعم «كارلوتشيوز»

ويقدم «كارلوتشيوز» أشهى المأكولات الإيطالية وسط أجواء مريحة وعصرية. كما يشتهر المطعم ببيع المكونات والسلع الغذائية مثل زيت الزيتون والخبز الطازج والجبن المستورد والتي تستخدمها مطاعم ومقاهي «كارلوتشيوز» المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وقدمت «مجموعة لاند مارك» الدعوة الى جميع سكان الكويت من مواطنين ومقيمين لتذوق أشهى الأطعمة الإيطالية.